

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا الوَصْفُ خَبَرٌ

إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا أُسْتَقْرَ (١)

= والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الطير ، والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لهب » حيث استغنى بفعل خير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون — ما عدا الأخفش — أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور — وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفراداً وتثنية وجمعاً ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خير » مفرد ، و « بنو لهب » جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد — فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن « خير » في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً بعض أحكام ذلك الشيء ؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة ، وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : ( والملائكة بعد ذلك ظهير ) وقول الشاعر :

\* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ \*

(١) « والثان ، مبتدأ ، مبتدأ ، خير ، وذا ، الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « الوصف » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خير » ، خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة « إن » شرطية « في سوى » جار ومجرور متعلق باستقر الآتي ، وسوى مضاف ، و « الإفراده » مضاف إليه « طبقاً » حال من الضمير المستتر في « استقر » الآتي ، وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل « استقر » ، فعل ماضٍ فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام « إن في سوى الإفراده طبقاً استقر فالثان مبتدأ — الخ » .

الوصفُ مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو ثنائية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقاً إفراداً — نحو : « أقام زيد » — جاز فيه وجهان <sup>(١)</sup> ؛ أحدهما : أن

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها :

الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان الوصف بما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها ، نحو أفتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصدق المحدثون ؟ وقد اختلفت كلمة السلباء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو : أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوانك ؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، وأن يكون الوصف بما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعاً ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً ، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين .

والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً ، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المتبدأ أصلاً ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى ( أراغب أنت عن آلهتي ) وفي قولك « أحاضر اليوم أختك » ، يمنع جعل الوصف خبراً مقدماً ، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها وقد بيناه فيما مضى ، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالمذكور عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلاً ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، وفي قولك « أفي داره أبوك » ، يمنع جعل « أبوك » فاعلاً ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « في داره » ، على المتأخر لفظاً وربطاً . وهو ممنوع .

يكون الوَصْفُ مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدًا أَخْبِرَ ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ، ويكون الوَصْفُ خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى<sup>(١)</sup> : (أُرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون «أُرَاغِبُ» مبتدأ ، و«أنت» فاعل سَدَّ مَسَدًا أَخْبِرَ ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرًا ، و«أُرَاغِبُ» خبراً مقدماً .

والأول — في هذه الآية — أولى ؛ لأن قوله : «عن آلِهَتِي» معمول لـ «أُرَاغِبُ» ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «رَاغِبٌ» ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن «أنت» أجنبي من «رَاغِبُ» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ «رَاغِبُ» عملٌ فيه ، لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تَطَابَقًا ثننية نحو : «أَقَامَانَ الزيدان» أو جمعاً نحو «أَقَامُونَ الزيدون» فما بَعْدَ الوَصْفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبْرٌ — إلى آخر البيت» أي : والثاني — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تَطَابَقًا في غير الأفراد — وهو الثننية والجمع —

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فراد الشارح أنه ما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إل ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعده والأول في هذه الآية أولى ، ليس دقيقاً ، والصواب أن يقول «والأول» في هذه الآية واجب لا يجوز غيره .

هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة « أَكَلُونِي الْبَرَاعِيثُ » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقاً - وهو قسبان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم - فنال الممتنع « أَقَامَنَ زَيْدٌ » و « أَقَامُونَ زَيْدٌ » فهذا التركيبُ غيرُ صحيح ، ومثال الجائز « أَقَامَ الزَيْدَانُ » و « أَقَامَ الزَيْدُونَ » وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ سَدَّ سَدَّ الْخَبْرِ<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بياناً لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى التقديم قبله بشرح أمرين ، الأول : لم جاز في الوصف الذي يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً ، وأن يكون الوصف خبراً مقديماً والمرفوع مبتدأ مؤخراً ؛ والثاني : على أي شيء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت للفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالاتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل ، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالاتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثاني هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات ، لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة هي أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه ، ومن هنا نفهم السر في اشتراط البصريين - في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر - تقدم النفي والاستفهام عليه ،

وأما عن الأمر الثاني فإننا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول ، فالفاعل يجب =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ (١)

مَذْهَبُ سَيُوبِهِ وَجَمُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَأَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ .

= أن يكون عامله مجرداً من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ فتي كان الوصف مثنى أو مجموعاً لم يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى .

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتها في الإفراد والتثنية والجمع ؛ فتي كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً لم يجز أن تجعل الوصف خبراً والمرفوع بعده مبتدأ .

وإذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مفرداً مثله فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان ،

ثم إن كان الوصف مفرداً مذكراً والمرفوع مفرداً مؤنثاً ، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه في التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلاً ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلاً ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة في التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلاً ولم يجز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً والمرفوع مفرداً لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحق علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد ،

(١) « ورفعوا ، الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ ، مفعول به لرفعوا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفعوا « كذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والسكاف حرف خطاب « رفع ، مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خبر » مضاف إليه « بالابتداء ، جار ومجرور متعلق برفع ،

فالعامل في المبتدأ معنوي<sup>(١)</sup> — وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فبحسبك : مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة؛ واحترز « بشبهها » من مثل: « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ، وقائم : خبره؛ ويدلُّ على ذلك رَفَعُ المعطوف عليه، نحو: « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرَأَةٌ » .

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله! .  
 وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي<sup>(٢)</sup>.  
 وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .  
 وقيل: تَرَفَعًا، ومعناه أَنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .  
 وأعدلُّ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [ وهو الأول ]، وهذا الخلاف [ مما ] لا طائل فيه .

\*\*\*

وَالْخَبْرُ : الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ ، كَاللَّهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ<sup>(٣)</sup>  
 عَرَفَ المصنفُ الخبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويردُّ عليه الفاعلُ، نحو :  
 « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء المتَمُّ للفائدة، وقيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةً، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ  
 (١) ضعفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف، والعامل

الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين .  
 (٢) « والخبر، الواو للاستئناف، الخبر: مبتدأ، الجزء، خبر المبتدأ، المتم، نعمت له، والمتم مضاف و« الفائدة، مضاف إليه « كانه، الكاف جارة لقول محذوف، ولفظ الجلالة مبتدأ « بر، خبر المبتدأ « والأيادي شاهدة، الواو عاطفة، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .